

قراءة في استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية

أ/ وليد عبد الماجد كساب^(*)

الاختلاف سنة كونية من سن الله -عز وجل-، ومن ثم كان أمراً وارداً، بل ومشروعاً في بعض الأحيان، وقد أرسى الإسلام للاختلاف مبادئ وأداباً تقوم على احترام الآخر وتقديره، ونهى عن الاختلاف الذي يؤدي إلى الشقاق، ويستنزف قوى المسلمين وطاقاتهم.

وفي هذا الإطار تقوم المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالعمل على التقريب بين المذاهب الإسلامية على اختلاف مشاربيها، وتبين اتجاهاتها، وهي المحاولة التي بدأت في القرن التاسع عشر على يد جمال الدين الأفغاني، ومحمد رشيد رضا، ثم ظهرت كعمل مؤسسي في الأربعينيات من القرن العشرين بإنشاء دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة، وإصدار مجلة "رسالة الإسلام".

وامتداداً للدور الرائد للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في التقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة، قامت بإعداد مشروع مستمد من روح الشريعة الإسلامية، ومستوحى من مقتضياتها على أسس علمية مدرورة، يتضمن خلاصة ما انتهى إليه الفكر الإسلامي في هذا العصر، وهذا العمل يعتبر ثمرة ندوتين عقدتا في عامي ١٩٩١م، و١٩٩٦م، كانتا القاعدة لتطوير التفكير في الخروج بوثيقة تحدد الهدف الأساسي من التقريب والمفهوم العلمي له، وقد أقرهما المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثلاثين المنعقدة في طهران مايو ٢٠٠٤م.

والكتاب الذي بين أيدينا "استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية" يبدأ بتمهيد يتضمن أهم المركبات التي تقوم عليها تلك الاستراتيجية، وهي:

أولاً، شروط سلامة الاستراتيجية.

(*) عضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية.

ثانياً، الأسس الفكرية والعلمية للتقرير.

ثالثاً، أهمية التقرير بين المذاهب الإسلامية.

رابعاً، فضل التقرير في استقرار الأمة الإسلامية وتماسكها.

خامساً، مسؤولية التقرير في العالم الإسلامي.

سادساً، الاختلاف في الأصول والفروع.

أما الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان "فقه الاختلاف وجهود التقرير بين المذاهب الفقهية"، فيتناول الاختلاف بين المسلمين وأثره على وحدة الصف المسلم، ويشدد على ضرورة التوحد والائتلاف، وهذا ما دعا إليه الإسلام، وطبقه السلف في احترامهم لآراء مخالفיהם؛ ولذا قال المصنفوون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعى وغيره: «إن المسائل الاجتهادية لا تذكر باليد، وليس لأحد أن يلزم الناس باتباعه فيها، ولكن يتكلم فيها بالحججة العلمية، فمن تبين له صحة أحد القولين تبعه، ومن قلد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه».

إن الحفاظ على الأخوة مع اختلاف الآراء أمر مرجوٌ، ويُستفاد من أخبار أئمتنا وعلمائنا السابقين ما يدل على أنهم كانوا -رحمهم الله تعالى- يحافظون على المودة والأخوة مع اختلاف مسالكهم وأرائهم، وما أكثر ما نقل من ذلك.

ويتناول هذا الفصل أيضاً، جهود التقرير بين المذاهب الإسلامية المختلفة، وأداب الاختلاف كما ظهر في مناظرات العلماء ومحاوراتهم، والجهود التي بذلت خلال القرنين الناسع عشر والعشرين الميلادي.

وحول "مفاهيم التقرير ومصادره" يدور الفصل الثاني الذي يختص بتحديد مفاهيم بعض المصطلحات الأساسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية باعتبارها مصطلحات تعبّر عن المعانى الأساسية المضمنة مقاصد محدودة ومدلولات معينة، وذات صلة خاصة بأهداف عملية للتقرير مثل:

- * مفهوم الاستراتيجية.
- * مفهوم التقرير.
- * مفهوم المذهب.
- * مفهوم الخلاف والاختلاف.
- * مفهوم المسائل.

وتنتمي الاستراتيجية إشارة وجيزة إلى مصادر التقرير بين المذاهب الإسلامية، حيث قسمت الأدلة بحسب اعتبارات أصولها إلى أقسام منها:

- ١- من ناحية النقل والعقل، فإنها تنقسم إلى:
 - ١- أدلة نقلية، مثل الكتاب والسنة النبوية، ويلحق بها مثبت عليه إجماع الصحابة، وما يثبت فيه إجماع السلف الصالح، وشرع من قبلنا.
 - ب- أدلة عقلية: كالقياس، والمصالح المرسلة، والاستحسان، والعرف، وسد الذرائع، والاستصحاب، والعقل.
- ٢- من ناحية الاتفاق عليها والاختلاف حولها، فإنها تنقسم إلى:
 - أ- أدلة متفق عليها وهي: الكتاب والسنة النبوية الصحيحة.
 - ب- أدلة مختلف فيها: وهي ما عدا ذلك من الأدلة.

وفي الفصل الثالث، "تطور المذهب الإسلامي"، يتناول الكتاب نشأة المذاهب والفرق الإسلامية، فيتوقف في البداية عند المجالات السياسية والعقدية والفقهية لدوافع أساسية لظهور الفرق والمذاهب المختلفة.

ويفرق الكتاب بين المذهب والفرقة، حيث يرى المذهب مجموعة مبادئ وأراء متصلة ومنسقة لمفكر واحد أو لمدرسة فكرية، وكما يكون في الفقه يكون في الفلسفة أو العلم أو الآداب، أما الفرق، فإنها جماعة تربطها معتقدات معينة، فلا بد للفرق من جماعة تحمل مقالاتها ونظرياتها.

ويتحدث الفصل ذاته عن نشأة الفقه والمذاهب الفقهية، وأهم الأسس التي يقوم

عليها كل مذهب ورجاله، سواء كان المذهب لأهل السنة أم للشيعة.

أما المحور الثاني من الفصل الثالث، فيدور حول دور أصول الفقه في التقرير بين المذاهب، وتمثل أهمية دور علم الأصول في التقرير بين المذاهب في أمرين:

الأول: إبراز المبادئ المتفق عليها من قبل أئمة المذاهب، والعمل على صياغتها في مصنف خاص يصلح أن يكون أساساً لمدونات عصرية في تنظيمها، وتلتزم بمقتضيات الأصول المتفق عليها من حيث التنظير والتطبيق، وهذا العمل يتطلب دراسة وافية يشترك في وضعها مجموعة من المتخصصين.

المذهب الثاني: الانطلاق من مبادئ أساسية من شأنها أن توجه عملية التقرير والتوفيق بين الالتزام الدقيق بأوامر الشريعة ونواهيه، مع الحرص على الاختيار في نطاق دائرة الشريعة بين الحلول العملية التي تراعي مصلحة الأمة وعزتها، وبين منافع كل الأفراد، وتحقق رغباتهم المشروعة.

و حول "فقه المذاهب الإسلامية وضوابط الاختلاف فيه" يأتي المحور الثالث، حيث يبدأ بتعريف الفقه وتقسيماته، وحكم الاختلافات الفقهية، حيث يقرر أن الاختلاف في فروع الأحكام الشرعية جائز، إذ لا دليل على امتناعه، وقد اختلف الصحابة -رضوان الله عليهم- واختلف من جاءوا بعدهم، وتلك سنة الله -عز وجل-.

كما يتناول بعض الضوابط المهمة التي تتعلق بموضوع الاجتهاد ومجاله، وهو كل حكم شرعى ليس فيه دليل قطعى، وضوابط أخرى تتعلق بالمخالف حيث يشترط فيه العلم والفقه وغيرها من الصفات الالزمة لمن يتصدى للاجتهاد.

ويعرض الفصل الرابع لميادين التقرير حيث يحاول الإجابة على تساؤل مهم: أين سيتم تنفيذ استراتيجية التقرير بين المذاهب، ومن أين ستنطلق برامج التطبيق العملى وأنشطته؟ وأين سيتم تنفيذ خطط التقرير بين المذاهب الإسلامية ويرامجه، كما يتناول الفصل أهم وسائل التقرير وتمثل في:

١- الحوار الفكرى.

- ٢- ميادين البحث والدراسة.
- ٣- الإعلام ووسائل الاتصال.
- ٤- التأليف والتحقيق والنشر.
- ٥- الاهتمام بالجاليات الإسلامية.

وعن "أهداف التقرير" يدور الفصل الخامس، حيث تلخص أهم الأهداف فيما يلى:

- ١- السعى الجاد المبرمج لتضييق الهوة الخلافية بين المدارس الاجتهادية الإسلامية.
- ٢- إثبات أن الخلاف بين المذاهب والفرق الإسلامية المختلفة لا يعني الاختلاف في جوهر النصوص التشريعية القطعية، وإنما هو اختلاف في الفروع فقط.
- ٣- التأكيد على أن التقرير لا يعني تذويب المذاهب ودمجها، وإنما يعني إيجاد وجهات نظر موحدة تجاه بعض القضايا، خاصة القضايا الرئيسية.

كما يوجز هذا الفصل أهداف تلك الاستراتيجية على الوجه التالي:

- ١- جعل التقرير بين المذاهب الإسلامية هدفاً إسلامياً متعددًا، يعني بتحقيقه الدول الإسلامية المختلفة.
- ٢- الارتقاء بشقاقة التقرير المذهبي والفقهي لدى الأجيال الإسلامية.
- ٣- إبراز الدور المتكامل بين المذاهب الفقهية القائمة، ودوره في الارتقاء بالأمة.
- ٤- حصر مواطن الخلاف في المسائل والقضايا الظنية وردها إلى مصادرها الصحيحة، ومن ثم إزالة كافة الشكوك التي تثار حول نوازع الاختلاف العقدي.
- ٥- العمل على تذويب الغلو والتغصب المذهبي بين كافة الاتجاهات حتى لا تذهب ريح المسلمين سدى.
- ٦- مضاعفة الجهود الهدافة للوقوف أمام التيارات المعادية والتصدي لها.

ويأتي الفصل الأخير تحت عنوان: "سبل تنفيذ استراتيجية التقرير"، ويتناول أهم وسائل تنفيذ تلك الاستراتيجية، وهي كما يلى:

- ١- إقرار الاستراتيجية وبنائها بشكل رسمي على مستوى الحكومات والمؤسسات.

٢- استمرارية الحوار المتأني والمتعمق في مسائل التقرير وقضاياها، عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

كما تضع الاستراتيجية بعض الإجراءات العملية على المستوى الوطني أم لا، ثم على المستويين الإقليمي والدولي.

وبعد،

فقد كانت تلك قراءة موجزة لاستراتيجية التقرير بين المذاهب الإسلامية المعدة من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والتي أقرها المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثلاثين في طهران عام ٢٠٠٣م، وهذه الخطبة بلا شك جهد مشكور يذكر للمنظمة، فيشكر، وينبغي أن تبذل المنظمة جهداً كبيراً لتنفيذ هذه المرئيات، فكم من توصيات ومشروعات ظلت حبيسة الأدراج وأسيرة البيروقراطية..

* * *